

الصراع بين الدين والايديولوجيا

في الجزائر غداة الاستقلال (2)

ميلود سفاري
معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة

ملخص

يعالج المقال الذي بين أيدينا موضوع ايديولوجية الدولة الجزائرية غداة الاستقلال، فمن خلال المواثيق الرسمية المشتملة خاصة في ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 اعتمدت الاشتراكية على أنها الايديولوجية الرسمية في البلاد، غير أن تبني الدولة لهذا النهج أحدث ردة فعل عند التيارات المناوئة خاصة التيار الاسلامي، وظل الصراع قائما بين الاتجاهين الى أن اعتلى الجيش سدة الحكم وأخذ كل نقاش حول الاختيار الايديولوجي للدولة الجزائرية وأن ظل يعزف على وتر الاشتراكية بينما راح المد الديني يتنامى في الأوساط الاجتماعية الأوسع بمختلف فئاته، والخلاصة أن اعتناق النظام لايديولوجية معينة لايعني بالضرورة ضمان نجاحها في المجتمع مالم تكن نابعة من صميم هذا المجتمع ذاته.

ABSTRACT

The present article discusses the ideology of the Algerian state at the beginning of independance. As presented in the charter of Tripoli 1962 and the charter of Algiers 1964, socialism was adopted as the country's official ideology. This choice by the state provoqued the reaction of opposing trends especially that of Islam. The struggle between the two rivals continued until the army took over and silenced all arguments about the ideological choice of the Algerian state though it maintained a kind of attachment to socialism. Meanwhile religious flux was gaining ground within the larger social strata.

In conclusion, the adoption of an ideology by a regime does not necessarily guarentee its success in society unless it is the product of that society itself.

مقدمة :

المواثيق والدساتير في العالم الثالث كثيرا ما تتخذ لتبرير سياسة السلطة الحاكمة، ومادامت كذلك فعادة ما يتم التثبيت بها وكأنها لا تقبل التغيير وقد تطاح الرؤوس اذا ماتت مخالفتها أو مخالفة مضامينها، ولكن قد تأتي نفس السلطة الحاكمة فتغير ماتراه في صالحها بجرة قلم مدعية بأن محتوياتها قد تجاوزها الزمن .
وقد عمت ظاهرة فبركة المواثيق و الدساتير وعرضها للمناقشات الشكلية وما يتبعها من مهازل للتصويت ومن ثم وضعها في الادراج الى أن تحين الحاجة اليها لسبب أو آخر ... أو يسطر الميثاق في عهد ليلفي كلية في عهد آخر ، وقد لا يحتفظ الا ببعض جزئياته .

في هذا السياق يندرج المقال الذي بين أيدينا، وقد تناولت في العدد السابق من هذه المجلة ، وفي نفس الموضوعالصراع الايديولوجي في الجزائر غداة الاستقلال حيث تعرضت للخلفيات التاريخية لهذا الصراع الذي ظهر حول الاختيار الايديولوجي خاصة بين دعاة الاشتراكية ودعاة الرجوع الى المبادي الاسلامية لاعادة بناء البلاد وتقلبات الحكومة القائمة آنذاك بين مؤيد ومعارض لهذا الاتجاه أو ذلك وسوف أحاول في هذا الجزء الثاني من الموضوع تحليل العوائق الرسمية التي كانت السلطة في الجزائر تستمد منها توجهاتها الايديولوجية والمثثلة في ميثاق طرابلس لسنة 1962 وميثاق الجزائر لسنة 1964 ثم ميثاق الجزائر لسنة 1976 والتركيز على ما يمكن أن نسميه بالموشرات الموجهة لسياسة الدولة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بموضوع الاشتراكية.

ميثاق طرابلس 1962 (1)

ان المصادقة على ميثاق طرابلس في جوان 1962 لم يكن لينهي الحكومة المؤقتة فقط ولكن أنهى الاتجاه الليبرالي الغربي لبعض قادتها، وقد اعتبر هذا الميثاق سحابة دخان وحدث بين القادة المتصيرين في طرابلس الى حين.

لقد وضع الميثاق الآفاق العامة والخطوط الاقتصادية العريضة لاعادة بناء الجزائر في المستقبل . ففي تحليله للبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ميز الميثاق بين وجود أربع طبقات: (أ) طبقة برجوازية ، (ب) طبقة برجوازية صغيرة (ج) طبقة بروليتاريا وأخيرا (د) طبقة فلاحين ، على أنها شاركت جميعها في الثورة التحريرية ، كما أكد على أن أثقل اعباء الثورة قد وقعت على كاهل الفلاحين والعمال، اذ يذكر الميثاق " أن تحليل المحتوى الاجتماعي للكفاح من أجل الحرية بين عموما ان العمال والفلاحين كانوا القاعدة النشطة للحركة وهم الذين اعطوها طابعها الشعبي المحض " (١،ص٢٠٦-٢٠٧) وانطلاقا من هذا التأكيد فقد استبعد الميثاق طبقة البرجوازية من البناء المستقبلي للبلاد، وأن الشعب أي الفلاحين والعمال والشباب والمثقفين الثوريين كانوا مستعدين وبامكانهم تحمل مهام الثورة الديمقراطية والتي هي البناء الواعي للأمة في اطار المبادي الاشتراكية (١،ص٢٠٨) وفي نفس الوقت على البرجوازية ان تضع مصالح الأمة قبل مصالحها وعليها ان تبرهن على وطنيتها باعطاء دعمها للقضية الثورية والتخلي عن رغبتها في توجيه مال البلاد حسب وجهتها وبما يخدم مصالحها الذاتية (ص٢٠٩).

ان النظام الاقتصادي الجديد الذي قدمه ميثاق طرابلس كان يتميز بتأكيد على تطوير الزراعة وانتهاج التخطيط الاشتراكي بالاضافة الى برنامج فلاحى مبني على مبدأ "الأرض لمن يخدمها" (١،ص٢١٦) من خلال انشاء مزارع للدولة في جزء من الاراضي المسترجعة ومشاركة العمال في التسيير والمساهمة في ارباح المزارع (١،ص٢١٦-٢١٧). أما فيما يتعلق بالتخطيط فانه يتطلب التوجيه المركزي للدولة لضمان كسر قبضة الاحتكار .. والقضاء على العوائق الداخلية بالتغيير الجذري لمؤسسات الحياة في الريف... والتصنيع بما تتطلبه حياة الشعب" (١،ص٢١٦-٢١٧).

وهذه الاهداف كسبها الميثاق لا يمكن تحقيقها الا من خلال التخطيط الاقتصادي وتحكم

الدولة في توجيه الاقتصاد بمشاركة العمال... فالتخطيط هو وحده الكفيل بتجميع الراسمال المطلوب لتحقيق تصنيع مفيد في وقت قصير نسبيا ومركزية السلطة التي تحدد أهم الاستثمارات والقضاء على التبذير والتكاليف الزائفة (ص ٢٠٦، ٢٠٧).

وقد اشار ميثاق طرابلس الى الصعوبات التي يمكن أن تواجه التخطيط مثل قلة رؤوس الأموال ونقص الاطار المؤهل والهوة الثقافية، الا أنه أكد على أن التقدم لا يمكن تحقيقه الا بتحدي هذه الصعاب حيث جاء في الميثاق أنه * بين الجمود في نظام ليبرالي أو التقدم نحو التخطيط الاقتصادي فإن حزبنا يختار التخطيط (ص ٢١٦-٢١٧).

لقد حدد الميثاق بهذا آفاق الاشتراكية ، الا أنه نادرا ما ذكر الاشتراكية كتوجيه سياسي واقتصادي للدولة الجزائرية المستقبلية، وبالرغم من التلوين الاشتراكي الذي ظهر به هذا الميثاق إلا أن الكثيرين لم ينظروا إليه أو يعتبروه آخر الكلام لما كان يعنيه قادة البلاد بالاشتراكية الجزائرية، فقد وقف بين نظرة الماركسيين الذين لم يكونوا ليسمحوا بأي نظام انتاج اجتماعي سوى الاشتراكية العلمية وبين أولئك الذين يرفضون الاشتراكية في شكلها الماركسي - اللينيني على انها ايدولوجية أجنبية مستوردة من الخارج ، وعليه فيمئذ طرابلس ماكان ماركسيا كما كان الماركسيون يريدون، ولا إسلاميا بالقدر الذي يريده الاسلاميون . فمثله مثل ميثاق الجزائر من بعده، كان ميثاق طرابلس يمثل الحد الأدنى الممكن لارضاء جماعتين على طرفي نقيض ترى كل منهما أن لها الحق المطلق فيما تذهب اليه. أما على صعيد الصراع بين اليمين واليسار فقد كان يمثل انتصارا ساحقا للاتحاد الاشتراكي في طرابلس على دعاة النموذج الغربي الحديث لتنمية الجزائر.

ميثاق الجزائر 1964 (2)

أما ميثاق الجزائر فلم يكن مختلفا في توجيهاته الايدولوجية عموما عن ميثاق طرابلس الا أنه كان يختلف عنه في قضايا أخرى فقد تم انجازه في خضم المناقشات الساخنة حول الاسلام والاشتراكية بعد الاستقلال. كما تميز بكونه كتب بعد تجربة سنتين في ممارسة السلطة بالبلاد في ظل الحرية، وهكذا فإن بعض المواضيع التي أشير إليها اشارات خفيفة في ميثاق طرابلس تم التطرق إليها بالتفصيل في ميثاق الجزائر .

فبالنسبة للتركيبية الاجتماعية للمجتمع الجزائري فقد احتفظ ميثاق الجزائر بنفس التحليل ونفس عدد الطبقات التي اعتمدها ميثاق طرابلس الا أنه اضاف قوة جديدة وميزها على النحو التالي * بأن هناك شريحة اجتماعية جديدة ما فتئت تتشكل بسرعة منذ الاستقلال وهي البرجوازية البيروقراطية والتي نشأت في الجهاز الاداري والاقتصادي وجهاز الدولة (ص 35).

ان هذه القوة الجديدة تعتمد على الاحساس بالقوة التي تستشعرها في ممارستها للسلطة ، * ومن موقعها في جهاز الدولة والاقتصاد فمن الممكن جدا ان تصبح هذه القوة أخطر على التطور الاشتراكي والديمقراطية للثورة من أي قوة اجتماعية أخرى في البلاد (ص 35).

بالإضافة الى تحديد الميثاق لتوجهات البلاد السياسية والاقتصادية على أنها اشتراكية ، فقد تم التركيز بشكل كبير على التسيير الذاتي في القطاعين الصناعي والزراعي . كما تم عرض التسيير الذاتي الذي أصبح حقيقة فرضت نفسها على الدولة والمجتمع على أنه

القاعدة الاساسية التي تمثل الخاصة المميزة للاشتراكية الجزائرية. أما دور عمال المدن ودور عمال الازياف كما صوره الميثاق " فسوف يكون دورا حاسما وبالغ الأهمية في قطاع التسيير الذاتي وذلك لان الاسس الاجتماعية للقوى الثورية لا يمكن ان تكون الا في تحالف جماهير العمال مع الفلاحين الفقراء من القطاع التقليدي ومن المثقفين الثوريين (2، ص. 37).

ان طبيعة السلطة الثورية هي الدفاع عن مصالح القوى العاملة التي تشكل قاعدة هذه السلطة (2، ص. 37) وسياستها تجاه الأشكال المختلفة للملكية تتمثل في أنه في الوقت الذي يجب ان يستمر فيه النضال ضد الملكية المستغلة في الازياف والمدن على حد سواء، فإنه لا بد من جهة أخرى من تكييف البرجوازية الصغيرة بسلسلة من الإجراءات (2، ص. 38) التي من شأنها أن تحد من نمو طابعها البرجوازي المتأصل فيها دون ان يؤدي هذا الى هلاكها (2، ص. 38) وفي المقابل فإنه لا بد من احترام الملكية الصغيرة غير المستغلة (2، ص. 38).

وفي تحليله للمشاكل والصعاب التي كانت تعاني منها البلاد اشار ميثاق الجزائر الى التناقضات التي كانت توجد بين أهداف البلاد الاشتراكية والخصائص الرأسمالية للبناءات والهيكل التي تركها الاستعمار، اضافة الى وجود الرأسمالية الاجنبية الى جانب الرأسمالية الوطنية الذي كان يشكل أكثر من خطر ، ولهذا فان مشاكل انشاء البناءات والهيكل الاشتراكية لا يمكن فصلها عن معضلة عدم توفر العمال المؤهلين (2، ص. 55) و لا يمكن حل هذا المشكل إلا من خلال سياسة سريعة للتكوين المهني والثقافي (2، ص. 55) الا أن حماية هؤلاء الاطارات والعوائد المالية التي تمنح لهم لتشجيعهم وتحفيز مهاراتهم والاستفادة منها يجب أن لا تحولهم الى شريحة اجتماعية متميزة ، قد يتحول امتيازها التقني الى امتياز سياسي (18، ص. 55).

بعد تحليل موجز للا بنية الصناعية الموروثة عن عهد الاستعمار والمشاكل التي خلفها هذا الارث يصل الميثاق الى نتيجة موداها أنه نظرا للظروف الحالية للصناعة الجزائرية فإنه لا بد من انشاء شركات وطنية وأخرى مختلطة (2، ص. 46) غير أن هذا الاجراء يبدو أنه من شأنه خلق مشاكل وتعقيدات للنظام الاقتصادي والايديولوجي للبلاد خاصة في علاقة تلك الشركات بالدولة ولهذا يحذر الميثاق من أن هذه الشركات المختلطة يجب أن تحلل طبقا للمصالح الحقيقية المشتركة (2، ص. 46) إذا كانت الدولة تمثل مصالح البرجوازية الوطنية ، فان الشركات المختلطة سوف تعمل كنقطة الارتباط بين مصالح هذه البرجوازية ومصالح الامبرياليين، لكن اذا كانت الدولة تعمل لصالح الشعب الذي تمثله فإن التعاون مع الجماعات الاجنبية الخاصة تحت بعض الشروط - سوف يكون مفيدا (2، ص. 46) ويرى الميثاق أنه للتمييز فيما اذا كانت هذه الدولة سوف تخدم مصالح الشعب أم مصالح البرجوازية الوطنية وبالتالي مصالح الامبرياليين، فلا بد من معرفة ما اذا كانت الدولة نفسها يهيمن عليها الاشتراكيون أم القوى الرجعية (2، ص. 65).

وقد كان واضحا أن المشاكل التي كانت تواجه الاشتراكية في الجزائر لم تكن مشاكل الخلافات والشقاكات الايديولوجية فقط وانما أيضا مشاكل التخلف التقني ونقص العمال والاطارات المؤهلين وغياب الوعي الطبقي كما تقترضه النظرية الماركسية، ولهذا كان لزاما على الاشتراكية في الجزائر أن تحارب علي جبهتين، الجبهة الاولى ضد الافكار البرجوازية والثانية جبهة التنمية الاقتصادية ولا شك أن قادة حزب جبهة التحرير الوطني الذي أصبح الحزب الوحيد الحاكم كانوا يدركون هذه المشاكل والصعاب ومع هذا فانهم لم يترددوا في اختيار نهج التخطيط.

احتدام الموجهة بين دعاة الاسلام ودعاة الاشتراكية.

بعد صدور ميثاق الجزائر، وعلى مدى شهر خلال سنة 1964، قامت الصحافة الجزائرية المكتوبة منها والناطقة بالحديث جهارا لصالح الاشتراكية العلمية (3) ولم يظهر الاسلاميون في البداية مقاومة كبيرة لهذه الحملات التي سادت الساحة لفترة من الزمن، الا أن صمتهم هذا كان السكون الذي يسبق عادة هبوب العاصفة اذ عرفت هذه الفترة صراعا حادا على السلطة داخل أجهزة الحزب والدولة وراحت الهوة بين مختلف الفرق والتشكيلات السياسية والنقابية المتناحرة في المجتمع تزداد اتساعا، ومع المشاكل التي كانت البلاد تواجهها فقد بدأ النظام يفقد شعبيته، وأستغل الزعماء الدينيون فرصة الفوضى السياسية التي كانت سائدة للخروج من صمتهم والتعبير عن غضبهم وإظهار امتعاضهم ازاء اشتراكية الحكومة العلمانية وبدأوا في شن حرب شعواء على دعواتهم متهمينهم بأنهم دعاة فاجرون للاحاد والشيوعية. فقد نشرت مجلة المعرفة في أوت 1964 بان " عملاء الاحاد والشيوعية ماهم الادعاء فاجرون يسعون الى تلطيف سمعة الدين وبنائه... احذروا وافرضوا وجودكم على الاعداء وبصمودكم وعزمكم سوف ينتصر الدين (4) ، وقد أدت هذه التصريحات الى ردة فعل عنيفة من طرف الحكومة جاء في شكل هجوم مضاد للرئيس أحمد بن بلة في إحدى خطبه حيث قال " ان بعض ذوي الذهنيات الخبيثة يقولون باننا ابواق للشيوعية لكننا نقول لهم باننا جئنا بمهمة عربية اسلامية وأن شعارنا هو العروبة والاسلام... اننا لم نستورد اشتراكيتنا من بلد أجنبي ولكننا اي الاشتراكية) استجابة لواقع بلدنا والمبدأ الذي دفع من أجله مليون ونصف مليون شهيد ارواحهم (5) .

ومع اقتراب الانتخابات العامة في شهر سبتمبر 1964 وبعد هجمات الزعماء الدينيين كان على الحكومة أن تستعيد شعبيتها فكان لا بد من ادخال بعض التغييرات في صفوف الحكومة (6) وعاد بن بلة مرة أخرى الى معزوفته المألوفة في تعايش الاسلام والاشتراكية حيث صرح في إحدى المناسبات بقوله " ان في تطويرنا لكل هذه المثل الانسانية فاننا نحقق أيضا تناغما أصيلا بين قيم الاسلام والقيم الانسانية للا اشتراكية العلمية (7) ، كما حاولت الصحافة الرسمية ان تخفف من هجوماتها على الشخصيات الدينية، ومنها أن صحيفة الاتحاد العام للعمال الجزائريين التي كانت شديدة الانتقاد برجال الدين تحولت فجأة من دعاة الأطروحة الاسلامية الماركسية مؤيدة لسياسة الحكومة في تعريب المدارس الابتدائية ، ودعت الى ادراج التعليم الديني في المدارس العمومية (8) ، غير أنه بمجرد انتهاء الحملة الانتخابية عاد بن بلة الى البحث من جديد عن دعم وتأييد جماعات اليسار في دوائر الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين لتعزيز روابطه مع الحزبين الشيوعيين الجزائري (9) "سريا" والفرنسي (10) وقد قام بن بلة بهذه المحاولة بحثا عن قاعدة صلبة لمواجهة الفرق السياسية المنافسة والمتمثلة خاصة في الجيش ومن كانوا يسمون بجماعة وجدة والذين سبق له ان أقال بعضهم من مناصبهم أو إجبارهم على الاستقالة من حكومته، والظاهر أن هذه التحالفات لبن بلة مع اليسار أثارت مرة أخرى انتقادات الزعماء الدينيين واقنعتهم بأن الجزائر كانت تتجه نحو الشيوعية.

الايدولوجيا في الجزائر بعد التصحيح الثوري لسنة 1965:

عندما استحوذ الجيش على السلطة فيما سمي بالتصحيح الثوري في شهر جوان 1965 كان أغلبية الزعماء الروحيين قد أبعثوا تماما أو كادوا من الساحة السياسية (11) كما

أن المعارضة للاشتراكية العلمية التي حمي وطيسها خلال عهد الرئيس بن بلة أسكتت تماما. فالنظام الجديد الذي قوبل ببعض التحفظ في أوساط الجماهير وحتى على المستوى الدولي لم يكن ليقلل بأي نوع من المساومة حتى أن خطب الجمعة التي من المفروض ان تغطي كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع، أصبحت تكتب وتوزع على جميع المساجد من طرف وزارة الشؤون الدينية وتم تضيق مجالها وفحوى موضوعاتها الى القضايا الدينية البحتة وللإشادة بسياسة الحكومة في هذا المجال أو ذلك، ولم يعد يسمح للأمة بالتدخل في السياسة بأي شكل من الأشكال والويل لمن يخالف هذه القواعد. وكما كان متوقعا فان هذه التضيقات قد خلقت امتعاضا كبيرا في اوساط الاغلبية الساحقة من الشعب الا أنه لا مجال لمناقشة سياسة الدولة في هذه القضية خاصة وان كافة ضباط الجيش الذين كانوا يشكلون مجلس الثورة (12) قد عايشوا موضوع الصراع الذي كان دائرا بين دعاة الاسلام ودعاة الاشتراكية وكانوا يعرفون أيضا مدى شدة معارضة الزعماء الدينين والعناصر البرجوازية للاشتراكية، ولذلك فان المعارضة الدينية التي تحدث الرئيس بن بلة وجعلته في الكثير من الأحيان يخطب يخطب عشواء في سياسته قد أسكتت كلية في عهد رئيس مجلس الثورة والحكومة هواري بومدين ومع العهد الجديد اضمحلت كافة المناقشات حول الايديولوجيا ظاهريا بينما ظل الامتعاض والتذمر يجوب المقاهي والحوانيت واروقة الجامعات والمعاهد في شيء من العلانية من حين لآخر وفي همس خفي في الكثير من الأحيان الأخرى.

لم يكن مجلس الثورة الذي استولى على مقاليد الحكم بعد الاطاحة بالرئيس ابن بلة والغنى بالحكم بالدستور معارضا "لاشتراكية جزائرية" خاصة كما أن الأسس الايديولوجية المعلن عنها في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر اعتمدت كاختيار لا رجعة فيه وأبرز الاسلام مرة أخرى كتنقيح للشيعوية ولكن غير معارض للاشتراكية (13) وقد تميزت مرحلة ما بعد التصحيح الثوري لسنة 1965 بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية أكثر من المناقشات الفكرية أو التنظيرية التي اعقت مرحلة اعلان الاستقلال، فبالإضافة الى دعم و مواصلة موجة التأميمات التي بدأت في عهد بن بلة فقد عمدت الحكومة الى احداث تغييرات جذرية في الهياكل الادارية في البلاد تمثلت في اصدار جملة من القوانين والتشريعات والمواثيق، بدأت بانتخابات المجالس البلدية (1967) والمجالس الولائية (1969) والمجلس الشعبي الوطني (1976) ثم الانتخابات الدستورية والرئاسية (1976) بالإضافة الى اصدار ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات وميثاق الثورة الزراعية في نوفمبر 1971. الاول ينظم علاقات العمل في الميدان الصناعي والثاني يختص بعالم الريف وتنظيم القطاع الفلاحي كما انشئت شركات وطنية اوكل اليها ادارة دفة الاقتصاد الوطني واعتماد سلسلة من المخططات التنموية ابتداء من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الاول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) والمخطط الخماسي الاول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) (14) وفي كافة هذه المخططات كان توزيع حصص الاستثمار واستراتيجيات التنمية تختلف من مرحلة الى اخرى الا ان الشيء الملاحظ هو ان فترة السبعينات كان لها عميق الاثر على السياسة التنموية للبلاد بصفة عامة وذلك لاعتمادها على الصناعات التصنيعية كاستراتيجية للتنمية الوطنية وفي هذا المضمار فان الميثاق الوطني لسنة 1976 والذي كان يمثل خاتمة الوثائق في سلسلة الوثائق التي ترسم ايديولوجية البلاد في عهد الرئيس هواري بومدين كان مستوحى من تجربة مجلس الثورة والحكومة لمدة عشر سنوات في السلطة (15) وبالرغم من أن الميثاق كان ماركسيا في تحليله الا أنه تجنب أي نقاش مباشر حول تعايش الاسلام والاشتراكية العلمية الا أنه وكما سبق من الوثائق أكد على الثورة التي لعب الاسلام في توحيد الشعب في صراعه ضد الاستعمار وحفاظه على الهوية الثقافية للشخصية

الجزائرية وبالرغم من أنه أشار بوضوح الى الاشتراكية العلمية الا أن العبارة ذاتها لم تستعمل أبدا كما تجنب أيضا التعرض الى مسألة الصراع الطبقي في الجزائر (16) وبعد الرئيس بومدين في نهاية 1978 بدا أن الحكومة الجديدة كانت أكثر ثقة من سابقتها بأن المعارضة الدينية خاصة قد تجاوزها الزمن ولم تعد تشكل خطرا لا على الثورة ولا على مسيرة الاشتراكية في الجزائر كما تم تعزيز مفهوم الاشتراكية الجزائرية المتميزة وأصبح التأكيد عليها واضحا وأكثر استعمالا في الخطاب السياسي وفي الصحافة الوطنية. من جهة أخرى تم التخفيف عن الخطب الدينية في المساجد وقد أثبتت هذه السياسة نجاعتها ونجاحها الفائق في التخفيف من حدة التوتر والتدمير والسخط الجماهيري من جراء سنوات من سياسة تكميم الأفواه خاصة بين المثقفين الاسلاميين وطلاب المعاهد والجامعات من الجيل الجديد والذين لا يعرفون الا القليل عن المناقشات والصراعات المذهبية حول الهوية الايديولوجية للمجتمع الجزائري في بداية الستينات.

ان هذا النهج الجديد في التعامل مع الدين والاشتراكية لا يعني التحول عن احدهما الى الثاني كما لا يعني الاعلان الرسمي بالتخلي عن الاشتراكية (17) رغم المظاهر التي اتخذها البعض كمؤشر لتحول الجزائر عن النهج الاشتراكي الى الليبرالية من خلال الانفتاح أكثر على الغرب والتخلي عن سياسة الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي ميزت مرحلة السبعينات وتشجيع الاستهلاك والمواد الاستهلاكية الثانوية والتوجه نحو الكماليات برفع شعار من أجل حياة أفضل (18) ولكنها لم تكن حياة أفضل من حيث زيادة الانتاج وتحسين مردودية الاقتصاد الوطني. وأكبر ما ميز مرحلة الثمانينات هو ارتفاع معدل الديون الخارجية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البلاد اذ تجاوزت هذه الديون العشرين مليار دولار وهو أمر لا يمكن تفسيره فقط بانخفاض أسعار المحروقات التي هي المادة الرئيسية لتوفير العملة الأجنبية .

من جهة أخرى فان موجة التدين التي تعيشها الجزائر حاليا لا يمكن أن تفسر الا بالاختلاف الذريع للاشتراكية العلمية في هذا البلد وعجزها الكامل عن غرس جذورها في أذهان الناس خاصة بعد اخفاقها في البيئة الأصلية التي نشأت فيها في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية. وبعد مرور أكثر من ربع قرن علي اعلانهها الايديولوجية الرسمية للبلاد مازال ينظر الى الاشتراكية على أنها ايديولوجية أجنبية وقد بدأ بريقها يخفت ونجمها يافل في الأوساط الرسمية والأوساط الشعبية على حد سواء ، خاصة مما يلاحظ من اتساع الهوة التي حد الخيال بين دخل اصحاب رؤوس الاموال من الأثرياء ونظراتهم من الفقراء ثم ان هذا التحول لا يمكن تفسيره فقط بتعثر المخططات والمشاريع الإنمائية في اعطاء نتائج مادية ملموسة لتحسين أوضاع الشعب لكن تفسر أيضا بموجة الصحوة الإسلامية التي شهدتها العالم خلال السنوات الماضية والتي كان لها عميق الأثر على الجيل الجديد المثقف خاصة من ابناء المجتمع الجزائري

خلاصة عامة.

اقتضت سياسة المجلة أن لايزيد المقال عن (12) صفحة ولهذا قسمت المقال الذي بين أيدينا الى جزئين لنشره على مرحلتين وقد تناولت في الجزء الأول كعناصر اساسية جذور الصراع بين الدين والايديولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال على أنها ليست وليدة أحداث صيف 1962 الساخنة وانما تعود الى أيام الثورة التحريرية الكبرى وما قبلها، بينما

تناولت في الجزء الثاني تحليل الايديولوجية الجزائرية الاشتراكية من خلال المواثيق خاصة ميثاق طرابلس وميثاق الجزائر 1964 ثم مصير الصراع بين الدين والايديولوجيا بعد اعتلاء الجيش للسلطة فيما سمي بالتصحيح الثوري في 19 جوان 1965، وسوف أحاول هنا أن أضع خلاصة شاملة للجزئين توضيحا للمفكرة العامة أربط بها شقي المقال وهدفني هنا هو التأكيد على أن بناء اشتراكية علمية في بلد درج على عقيدة دينية تضرب في أعماق الجذور التاريخية للمجتمع وطبع حياة الناس من القدم بطابع ديني صرف لهو من القضايا الشائكة فقد حفظ الاسلام الشخصية الوطنية الجزائرية من الانصهار في بوتقة الثقافة الاستعمارية الفرنسية وساعد على تماسكها من الانسلاخ الاكيد في عملية المسخ والتشويه التي بدأت منذ اللحظات الأولى التي وطئت فيها قدم المستعمر أرض الجزائر. وقد تنبه الاستعمار الى عمق الاسلام في ثقافة وشخصية المجتمع الجزائري فأراد أن يستغل الدين لخدمة مآربه وأهدافه لما للدين من أثر في حياة الناس، والملاحظ ان الاسلام الذي هو بطبعه قوة تحريرية تأبى القهر والمذلة؛ حوله الاستعمار على يد فئة من المحتالين الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على الدين الى قوة مسالمة تبرر الاستعمار وتسيح بحمده. وهكذا أصبح الاسلام الذي كان عملاء الاستعمار يروجونه ويمارسه الكثير من الناس في المجتمع في حياتهم اليومية ذا طابع استسلامي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني قبول الذل والقهر والمسكنة ومحاولة تبرير الوضع القائم من فقر وناقة وذل ومرض وهيمنة استعمارية تبريرا دينيا(19).

- ان محاولة الجزائر بناء اشتراكية علمية لا يمكن مقارنتها بتجارب دول أخرى مثل الاتحاد السوفيتي او الصين او الكثير من دول أوروبا الشرقية لعدة اعتبارات لعل من أهمها أنه كان في هذه الدول جماعات منظمة وأحزاب شيوعية كاملة الاستعداد لخوض غمار المعركة من أجل الاشتراكية انطلاقا من مبادئ فكرية واضحة. أما الجزائر فقد كانت تقتصر الى مثل هذه الطليعة القيادية الاشتراكية وقد كانت طبيعتها على طرف نقيض من حملة أفكار الاشتراكية العلمية؛ كما أن دعاة الاشتراكية في هذه البلدان كانوا على قدر كبير من التكوين الايديولوجي وأن تفاوتت الدرجات والظروف لكل بلد على حده أما في الجزائر فان الأغلبية الساحقة من الشعب كانوا فلاحين فقراء تنفسي فيهم الأمية والجهل والكثير منهم كان يعيش في معتقلات جماعية (20) تحت الحراسة العسكرية لجيش الاحتلال الفرنسي؛ بالإضافة الى أن سياسة الحكومة العسكرية في الجزائر لم تسمح أبدا بأي نشاط سياسي أو ايديولوجي يمكن أن ينقلب ضد سياستها في الجزائر؛ فحتى الحزب الشيوعي الجزائري وقف موقفا سلبيا من مطالب الجماهير خلال نضالها السياسي الذي بدأ منذ العشرينات الى أن توج باندلاع الثورة التحريرية الكبرى في 1954 وغلب عليه الطابع الاستعماري سواء من حيث تركيبته البشرية المتمثلة في اعضاءه الذين كان أغلبهم من الأوروبيين أو في فكرة ايديولوجيته التي كانت تهتم بوضع قضايا الوطن الام قبل قضايا المستعمرات؛ وأن مهمته الأولى هي النضال من أجل مجتمع اشتراكي وان مشكل الوطنيات سوف يذوب حينما تتحقق الاشتراكية في فرنسا(21). من جهة أخرى فان من يمكن وصفهم بالماركسيين - اللينينيين من بين قادة جبهة التحرير الوطني كانوا أقل حماسا بالنسبة للطبقة العاملة والتي كانوا لا يرون لها وجودا على الاطلاق فالغالبية العظمى من القادة كانوا ينظرون الى الوعي الطبقي والتمييز بين الطبقات على أساس تفسير وطني كما يتضح في التمييز بين الجزائريين والأوروبيين لا على أساس تمييز طبقي بالمعنى الماركسي.

- بالرغم من أن أول من لبى نداء جبهة التحرير الوطني لدعم الثورة كان الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذين شكلوا اتحادهم في 24 فيفري 1956 إلا أن هذا التأيد لا

يمكن تفسيره بالوعي الطبقي بالمعنى الماركسي لبروليتاريا تميز نفسها كطبقة تجاه طبقات أخرى في المجتمع بغض النظر عن طبيعة وأصل هذه الطبقات جزائرية كانت أم أوروبية .
ومرة أخرى فان استيلاء العمال والفلاحين على الاملاك التي تركها المعمرون بعد رحيلهم وتسييرهم لها في غياب أي قانون أو سلطة لا يمكن أن يتخذ كموشر للوعي الطبقي اذ كان الأمر مسألة ظرف طاري ، يمثل مصالح العمال المهددين في معاشهم ومعاش أبنائهم (21, p.35) .

• لقد أعقب انتصار الثورة الجزائرية صراع بين القوى التي قادتها؛ لان الثورة لم تقدمها قوة مميزة خاصة لها ايدولوجية واضحة أو برنامج محدد للمستقبل . وراحت الهوة بين مختلف هذه الجماعات التي قادت الثورة تزداد اتساعاً بمجرد تحقيق الهدف لها المتمثل في انتزاع الاستقلال .

كانت الجولة الأولى لهذا الصراع في طرابلس بليبيا في جوان 1962 حول ماسمي ببرنامج طرابلس الذي وضع من قبل القيادة لتحديد الايدولوجية المستقبلية للدولة . وهذا أول رئيس للجمهورية المستقلة نفسه يعترف (بان الثورة الجزائرية كانت ثورة بدون ايدولوجية وهذا النقص الذي سمح بتوحيد واسع لصفوف المجتمع زمن الثورة ضد قوة المستعمر اصبح فراغا خطيرا حينما تحقق النصر وعاد السلام) (22) .

وهكذا وجدت الجماعات المتناحرة على السلطة نفسها في مواجهة لبعضها البعض على ساحة معركة جديدة حول الايدولوجيا والمبادي ، والسياسات، وأصبح مصير الثورة في خطر مع اشتداد حدة الصراع واستمراره في الوقت الذي كانت فيه أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية تسير من سيء الى أسوأ .

- ان المناقشات الحادة التي شهدتها البلاد في بداية الستينات حول هوية الاشتراكية الجزائرية وعلاقتها بالهوية الاسلامية لم تنشا مع الاستقلال وانما تضرب بجذورها في ايام الكفاح المسلح ضد الاستعمار . فالأغلبية الساحقة من الجزائريين بغض النظر عن خلفياتهم المادية أو الفكرية شاركوا في الثورة ودعموها بطريقة أو بأخرى فلا غرابة اذن ان ينشأ الصراع بين مختلف الايدولوجيات والمصالح السياسية خاصة بين جماعة اليسار الذين كانوا يدعون الى الاشتراكية العلمية والقادة الدينيون الذين كانوا يسعون الى الرجوع الى المبادي ، الاسلامية لاعادة بناء البلاد .

- ان الحركة العفوية للعمال والفلاحين في الاستلاء على الاملاك التي هجرها الأوروبيون في رحيلهم الجماعي، والظروف الدولية التي كانت سائدة ، وظروف الوطن العربي بقيادة مصر الناصرية خاصة اعطى نفسا كبيرا للدعاة الاشتراكية ان يتصوروا على الجماعات المناوئة لهم، وقد وجدت الحكومة في حركة العمال متنفسا لها فسرعان ما هللت لهذه الحركة الشعبية واعتمدها على انها الخطوة الاساسية الاولى في الطريق نحو الاشتراكية الا ان الاعتراف الرسمي للحكومة بلجان التسيير الذاتي كتحصيل حاصل وسن القوانين الرسمية لتنظيمها (23) لم يمهدها المناقشات القائمة حول الاسس الايدولوجية للدولة الجزائرية ولا وضحت طبيعة اشتراكيته .

وفي الوقت الذي كان فيه دعاة مختلف الفرق للزعامات الجزائرية تتناطح في مناقشات وجدل عقيم كانت البرجوازية تشق طريقها لتأخذ مكان الأوروبيين وما أكثر الناس

الذين كونوا ثروتهم من الاملاك الشاغرة عن طرق شتى كتغطية واخفاء هذه الاملاك والسيوع المزيفة، كما أشار اليه أحدهم بقوله: فكما كان متوقعا من طرف برنامج طرابلس فإن البرجوازية الوطنية حاولت وبسرعة أخذ مكان الأوروبيين بواسطة كل الوسائل الممكنة مثل :

- الاتصال بالمالك في الخارج وامضاء عقود بيع وايجار واخلاء ،
- الحصول على عقود تمثيل بعد امضاء تعهدات بأقسام الارباح،
- امضاء عقود لشراء المحاصيل او العتاد.(24)

وبالنظر الى هذه الاوضاع فإن الاشتراكية لم تكن سوى موضوع خطابات وشعارات او مقالات ومراسيم، وعلى العموم فإن الاعتراف الرسمي بعقيدة لا يجعلها بالضرورة مقبولة او يضمن نجاحها الا اذا كانت الشروط الاقتصادية والاجتماعية مهيأة بما فيه الكفاية لهذا النجاح .

أما بعد الانقلاب العسكري الابيض فان قادة التصحيح الثوري كما سمي هذا الانقلاب والذين عاشوا مر ايام الكفاح المسلح وشهدوا كافة المناقشات حول التوجهات الايديولوجية للبلاد بعد الاستقلال أمنوا بان الجزائر كانت في حاجة اكثر الى الاستقرار والى سياسة تنموية صارمة وبرنامج واسع لاعادة بنائها فعمدوا الى اسكات كافة المناقشات حول ايديولوجية الجزائر وقد انعكس هذا في سياسة البلاد بعد التصحيح الثوري اذ يبدو أن زعماء التصحيح لم يعودوا يهتمون الا شكليا سواء بالاسلام او بالاشتراكية كاجراء وسط من أجل اعادة تعمير البلاد، وهكذا استمر الوضع بين الاشتراكية والاسلام او بالاحرى لا اسلام ولا اشتراكية الى أن تلاشت الاشتراكية نهائيا مع الوضع الجديد للبلاد والتعددية الحزبية لدستور ما بعد أحداث اكتوبر 1988 .

فهل تستطيع الديمقراطية ، البديل الجديد للاشتراكية تحقيق ما عجزت عنه هذه الاخيرة ام تعطى الفرصة للاسلام لمحاولة ذلك .

المراجع

1 - *The Tripoli programme as Translated by-harles Lam Markmann produced in Appendix B in Joachim Joesten the Neww Algeria, Chicago Follette Publishing- 1964; PP. 202 -228.*

2 - حزب جبهة التحرير الوطني - ميثاق الجزائر- صحافة النصر قسنطينة - دون ذكر لسنة الطبع.

3 - *T.M. Maschino et Fadila M'RABET " L'Algerie des Illusions; la Revolution confisque Paris, Editions Robert Laffont - 1972.*

4 - *Quoted in Raymond Vallin, Muslim socialism in Algeria, in E.William Zartman (ed). Man.State and Society in contemporay Maghrib, London, Pall Mall, 1973.P.59.*

5 - من خطاب الرئيس احمد بن بلة في 26 فبراير 1965
In David and Marina Ottaway-Algeria, the politic of a socialist revolution; U.S.A. University of California Press, 1970 P. 182.

6 - تنازل السيد محمد حربي المعروف باتجاهات الماركسية عن ادارة اسبوعية حزب جبهة التحرير الوطني الثورة الافريقية " *Revolution Africaine* للسيد عمار أوزقان المعروف بميوله نحو تشجيع اشتراكية جزائرية خاصة كما تم ابعاد مجموعة من الماركسيين من الحكومة

7 - من خطاب الرئيس أحمد بن بلة في راديو الجزائر يوم 23 سبتمبر 1964
Raymond Vallin op cit P.59 في

8 - كتبت الثورة و العمل الناطقة بلسان الاتحاد العام للعمال الجزائريين في افتتاحية لها في أوت 1964 - انا سوف نعرض هذه الاشتراكية على العالم اجمع و نقول للناس اذا كنتم مأخوذين باشتراكية كارل ماركس فاننا نفتخر باشتراكية محمد - إن الناس في الاتحاد السوفيتي يمكن لهم ان يضحكوا من الدين كما يشاءون بينما نحن في الجزائر فزنا بفضل ديننا و سوف لن نصر الا بالاسلام - بعد نشر هذه الافتتاحية المؤيدة للدين فقد تم وقف صدور المجلة بدون سابق انذار
Quoted in Raymond Vallin , Ibid P. 60

9 - تم منع الحزب الشيوعي الجزائري رسميا من ممارسة أي نشاط علني في نوفمبر 1962 الا أنه بقي يمارس نشاطه في الخفاء خاصة في فرنسا تحت اسم حزب الطليعة الاشتراكية P.A.G.S. ثم عاد الى الظهور في الجزائر عقب احداث اكتوبر 1988 بعد الترخيص للحزب بممارسة نشاطها طبقا لدستور فيفري 1989

10 - في نهاية زيارة قام بها اعضاء من الحزب الشيوعي الفرنسي للجزائر بين

19 و 14 أكتوبر 1964 صدر تصريح مشترك أعلن فيه أن حزب جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الفرنسي قد اتفقا على تمتين الروابط بينهما

11 - غادر السيد توفيق المدني وزارة الأوقاف في 2 ديسمبر 1964 بينما كان الشيخ بيوض في السجن مع جماعة من زعماء الإصلاح واختار الشيخ الحاج ناصر المنفي الطوعي، أما الشيخ البشير الأبراهيمي فقد اعتزل الحياة العامة ثم وضع تحت الإقامة الجبرية إلى أن مات، و بعد شهرين في مارس 1965 تم إيقاف مفتي الجزائر العاصمة و جماعة من الأئمة لأنهم كانوا يصرحون في المساجد بان الاشتراكية منافية لمبادئ الإسلام

12 - يمكن الرجوع إلى: القائمة الكاملة المشكلة لأعضاء مجلس الثورة في :
David and Marina ottaway op. cit p. 192 .

13 - *Khalifa MAMERI , Orientation politique de l'Algerie, Alger, SNED 1973*

كما يمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى الصحافة الوطنية باللغتين العربية والفرنسية خلال مرحلتى الستينات و السبعينات و إلى خطب الرئيس هواري بومدين التي قامت وزارة الاعلام و الثقافة بطبعها في عدة مجلدات (1965-1977)

14 - هناك عدد كبير جدا من المراجع حول السياسة التنموية للجزائر منذ الاستقلال في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الاصلاحات الادارية يصعب ذكرها

15 - حزب جبهة التحرير الوطني - الميثاق الوطني 1976 الجزائر.

16 - *Miloud SEFFARI, workers' participation in management =the case of Algeria's industry PhD. Thesis, Keel University 1984 PP. 178,179.*

17 - ظلت الاشتراكية كأحد الثوابت الاساسية في الفلسفة الايديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني و من الاختيارات التي لارجعة فيها إلى غاية فبراير 1989 أين سقطت هذه العبارة من الدستور الجديد

18 - شعار "من أجل حياة أفضل" رفع في المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في ربيع 1980 و لتجسيد هذا الشعار فتح الباب على مصراعية لاستنزاف مدخرات خزينة الدولة

من العملة الصعبة فقبل هذا التاريخ لم يكن يسمح للسائح الجزائري بتحويل سوى 300 دج إلى العملة الصعبة بينما ارتفعت هذه المنحة إلى 1000 دج و يمكن أن يستفيد منها كافة أفراد العائلة الواحدة في آن واحد و قد كانت هذه الاجراءات البداية الأولى لظهور التراباندي في صورته الشعبية

19 - لقد حارب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هذه الممارسات ورأى أنها اخطر على الأمة من الاستعمار ذاته في محاولة لتحرير الشعب من دجل هؤلاء المستعوزين و تنقية الاسلام من الشوائب التي علقته به من جراء دعايتهم المنحرفة

20 - كان من أقسى الاجراءات على الثورة التحريرية تلك التي اتخذتها الحكومة الفرنسية للحد من نشاط المجاهدين الثوار و المتمثلة في بناء المحتشدات الجماعية التي اقامها الجزائر شال في الهند الصينية واعاد تجربتها في الجزائر بعد 1958 و تقضي هذه السياسة بنقل السكان من الأرياف و المناطق الملائمة للعمل الفدائي و تجميعهم في محتشدات تحت حراسة الجيش الفرنسي و هكذا تم تجميع حوالي مليونين من سكان الأرياف بهذه المحتشدات مما أنجر عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية بعد الاستقلال

21 - Ian clegg workers' Self-Management in Algeria, New York Monthly Review Press 1971 - P. 37

22 - حاول بعض الدارسين لنظام التسيير الذاتي في الجزائر تفسير حركة العمال و الفلاحين في بداية الاستقلال على انها تمثل قمة الوعي الطبقي حتى ان احدهم ذهب الى حد القول بان الثورة الجزائرية لم يكن لها من الثورية بالمعنى الماركسي الا مانح عنها من استبلاء العمال والفلاحين على الاملاك التي هجرها المعمرون الاوروبيون غداة رحيلهم الفوضوى في صيف 1962.
See.Ian clegg op.cit.

23 - حديث للرئيس احمد بن بلة مع الصحفي روبرت ميرل في:
Robert Merle (ed) Ahmed Ben Bella, Paris Gallimard, 1965.P.193.

24 - مرانيم مارس 1963 الشهيرة وهي المراسيم التي وضعتها الدولة لتنظيم قطاع التسيير الذاتي :
Hamid TAMMAR. Structure et modele de developpement de l'Algerie, ALGER SNED 1974. P. 17.